

التأثير السياسي للأنظمة العسكرية على أداء الحكم المحلي في السودان (1989 - 2015م)

باحث - كلية العلوم السياسية والدراسات
الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهرى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة
الخرطوم

كلية العلوم السياسية والدراسات
الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهرى

أ. تماسيني بر بابكر حبيب الله

أ.د. حسن الحاج علي

د. أميرة علي هـمت

مستخلص:

تناول الدراسة التأثير السياسي للأنظمة الشمولية على أداء الحكم المحلي في السودان، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية التأثير السياسي للأنظمة الشمولية على أداء الحكم المحلي؟ وفي ضوء ذلك تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية: هل الأنظمة الشمولية لها آثار سياسية على أداء الحكم المحلي في السودان؟ هل الأنظمة الشمولية تعوق أداء الحكم المحلي في السودان؟ ما هي الآليات والوسائل التي تساعد في فعالية أداء الحكم المحلي في ظل وجود الأنظمة الشمولية. افترضت الدراسة أن للأنظمة الشمولية آثار سياسية على أداء الحكم المحلي في السودان، وأن الأنظمة الشمولية تعوق أداء الحكم المحلي في السودان، وأن هنالك آليات وسياسات للأنظمة الشمولية تؤدي إلى فعالية أداء الحكم المحلي في السودان. تمثلت أهمية الدراسة في أهمية الحكم المحلي في التنمية السياسية والاجتماعية في السودان، ودراسة وتحليل أثر الحكم المحلي على التنمية السياسية في السودان. سعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها دراسة وتحليل أثر الأنظمة الشمولية على أداء الحكم المحلي في السودان، والتعرف على نشأة وتطور الحكم المحلي في السودان وهيكلته، وتحديد مفهومي الحكم المحلي والأنظمة الشمولية. اعتمد الباحث على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب العربية - المجلات العلمية - الرسائل الجامعية والأوراق العلمية - ومصادر المعلومات الأخرى مثل الدوريات و السجلات والمواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الأنظمة الشمولية تعتبر أسوأ نظم الحكم في العالي فهي أنظمة تتخذ طابع استبدادي وطمس للشعوب، وأنه لا يوجد تأثير إيجابي ملموس للأنظمة الشمولية في السودان على أداء الحكم المحلي، وأنه تميزت الأنظمة الشمولية بالسودان بخصائص متفردة عن سائر الأنظمة الشمولية في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياسة، أنظمة الحكم العسكرية، الحكم المحلي في السودان،

الأداء، النظام

Abstract :

The research of political influence of the totalitarian regimes on the performance of local government in Sudan, where he represented the research problem in the nature of the political influence of the totalitarian regimes on the performance of local government? In light of this has been formulated following sub-questions: Are totalitarian regimes have political implications on the performance of local government in Sudan? Do totalitarian regimes hamper the performance of local government in Sudan? What are the mechanisms and tools that help in the effective functioning of the local government in the presence of totalitarian regimes. The study assumed that totalitarian regimes sparked a political on the performance of local government in Sudan, and that the totalitarian regimes hamper the performance of local government in Sudan, and that there are policies of the totalitarian regimes lead to the effective functioning of the local government in Sudan mechanisms. It represented the importance of research in the importance of local government in the political and social development in Sudan, and the study and analysis of the impact of local government on the political development in Sudan. Find sought to achieve a number of the most important objectives of the study and analysis of the impact of totalitarian regimes on the performance of local government in Sudan, and to identify the origins and evolution of local government in Sudan and structured, and to identify the concepts of local governance and totalitarian regimes. Researcher relied on secondary sources of Arabic books - scientific journals - theses and scientific papers - and other information sources, such as journals and records and websites across the Internet. The study found a number of the most important results that totalitarian regimes are considered the worst regimes in the higher they are systems take an authoritarian character and blur peoples, and that there is a positive effect tangible totalitarian

regimes in Sudan on the performance of local government, and it is characterized by totalitarian regimes in Sudan characteristics unique from all other totalitarian regimes In the world. The study recommended the necessity of activating the role of the totalitarian regimes in the performance of local government in Sudan, and that it must address the negatives and the obstacles that led to the development of local government in Sudan, and it has to be further research and studies to the benefit.

مقدمة:

عصفت بدول العالم متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تتبنى منهجاً لا مركزياً في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فلم تعد المشروعات والبرامج المركزية قادرة على النجاح في ظل التغيرات الدراماتيكية غير المسبوقة في الأنظمة العسكرية. وقد أظهرت الدول العربية - بنسب متفاوتة - اهتماماً متزايداً بتبني اللامركزية وتقوية قدرات الحكم المحلي، ومحاولة تعزيز تضافر الجهود الشعبية والرسمية، لتحقيق أهداف التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. ان الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد أصبحت من سمات العصر ومن متطلبات التقدم الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي. جاءت هذه الدراسة لمعرفة الآثار السياسية للأنظمة العسكرية على أداء الحكم المحلي.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الأثر السياسي الذي تحدثه الأنظمة العسكرية على أداء الحكم المحلي في السودان.

أسئلة الدراسة :

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الأسئلة التالية:

1. هل الأنظمة العسكرية لها آثار سياسية على أداء الحكم المحلي في السودان؟
2. هل الأنظمة العسكرية تعوق أداء الحكم المحلي في السودان؟
3. ما هي الآليات والوسائل التي تساعد في فعالية أداء الحكم المحلي في ظل وجود الأنظمة العسكرية.
4. ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور أداء الحكم المحلي في السودان؟

فرضيات الدراسة :

1. للأنظمة العسكرية آثار سياسية على أداء الحكم المحلي في السودان.
2. الأنظمة العسكرية تعوق أداء الحكم المحلي في السودان.
3. هنالك آليات وسياسات للأنظمة العسكرية تؤدي إلى فعالية أداء الحكم المحلي في السودان.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في أهم النقاط التالية:

1. أهمية الحكم المحلي في التنمية السياسية والاجتماعية في السودان.
2. دراسة وتحليل أثر الحكم المحلي على التنمية السياسية في السودان.

أهداف الدراسة :

يسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة وتحليل أثر الأنظمة العسكرية على أداء الحكم المحلي في السودان.
2. التعرف على نشأة وتطور الحكم المحلي في السودان وهيكلته.
3. تحديد مفهومي الحكم المحلي والأنظمة العسكرية.
4. الاستفادة من الجانب العلمي من خلال الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات جديدة لزيادة الوعي الفكري للمجتمع السوداني عامة.

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التكامل المنهجي المتمثل في:

1. المنهج الاستقرائي: لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات.
2. المنهج الوصفي: لعرض الإطار النظري.
3. المنهج التاريخي: لتتبع الأحداث السابقة المتعلقة بالدراسة .

أدوات الدراسة :

اعتمد الباحث على المصادر الثانوية المتمثلة في:

الكتب العربية - المجلات العلمية - الرسائل الجامعية والأوراق العلمية - مصادر المعلومات الأخرى مثل الدوريات و السجلات والمواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

حدود الدراسة :

الفصل الأول: الحكم المحلي والأنظمة العسكرية (مفاهيم عامة)

يتناول هذا الفصل والذي جاء بعنوان الحكم المحلي والأنظمة العسكرية المفاهيم العامة المتعلقة بالحكم المحلي، فتطرق في المبحث الأول مفهوم وأهداف الحكم المحلي، أما المبحث الثاني فتناول أسباب تكوين ومقومات الحكم المحلي، بينما المبحث الثالث مفهوم الأنظمة العسكرية.

مفهوم وأهداف الحكم المحلي:

شهد السودان العديد من أنظمة الحكم قبل وبعد الاستقلال، ومن هذه الأنظمة ما يعرف بالحكم المحلي، حيث أن نمط الحكم المحلي فكرة سابقة لتكوين الدولة القومية الحديثة، من حيث النشأة والتطور التاريخي، وذلك لأن مفهوم الحكم المحلي قد ارتبط بنشأة المدن والقرى والمناطق.

نجد أن مفهوم الحكم المحلي كنمط حكم نجح لحد ما أكثر من غيره نسبة للتنوع الثقافي والتباين الجغرافي والاختلاف في العادات والتقاليد مما يجعل من الصعب إدارته مركزياً.

انطلاقاً من كبر المساحة وتعدد البيئات والثقافات، ولأن الحكم المحلي من أولى أهدافه الأهداف الاقتصادية، عليه يمكن للحكم المحلي كنمط حكم أن يكون أجدى من غيره في الحكم والحفاظ على خصوصية وثقافة المجتمعات، وسوف نتناول في هذا المبحث المفهوم العام للحكم المحلي وأهدافه.

مفهوم الحكم المحلي:

أولاً: مفهوم الحكم المحلي لغة:

يقال حكم بالأمر حكماً بمعنى قضى، ويقال حكم له، وحكم عليه، وأحكم فلاناً عن الأمر، وحكم بينهم، وحكم فلاناً: منعه عما يريد ورده، وحكم حكماً: أصبح حكيماً، كما يقال أحكم التجارب فلاناً: جعلته حكيماً، وحكم الشيء والأمر: أتقنه، وحاكمه إلى الله وإلى الكتاب وإلى الحاكم: خاصمه ودعاه إلى حكمه، وتحاكماً: احتكما، وتحكم عليه الشيء: التبس إذ يقال استحكمت عليه الكلام، والحاكم هو من نصب للحكم بين الناس . ويقال احتكم في الشيء والأمر تصرف فيه كما يشاء، كما هو الحال في احتكم في مال فلان واحتكم في أمره، والحكم والحكيم من أسماء الله عز وجل الحسنى، والحكم: هو العلم والتفقه، والحكمة:

ثانياً: مفهوم الحكم المحلي اصطلاحاً : Local Government :

عرف الحكم المحلي بأنه «أسلوب من أساليب الحكم اللامركزية يتضمن إعطاء الهيئات المحلية سلطات وإختصاصات وذلك الإدارة وتنظيم شؤون الوحدة المحددة وإشباع حاجات المجتمع المحلي من أجل التقدم والرخاء، والحكم المحلي يعني توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وفقاً لما تعدده المبادئ القانونية التي تنظم واجبات ومسئوليات كل منهما طبقاً للنظام السائد في الدولة من الإتجاه نحو النظام المركزي أو النظام اللامركزي»⁽¹⁾.

أهداف الحكم المحلي:

1. الحكم المحلي كوسيلة لبناء الأمة:
2. الديمقراطية:
3. الحرية:
4. كفاءة الإدارة:
5. التنمية الإجتماعية والإقتصادية:
6. اشتراك المواطنين في إدارة شؤونهم:

أسباب تكوين ومقومات الحكم المحلي:

أسباب تكوين الحكم المحلي:

هنالك اسباب متعددة دفعت الى تكوين الحكم المحلي ومن اهمها :

1. ازدياد وظائف الدولة: كانت الدولة تقليدية حارسة واصبحت تدخلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، اضافة الى الخدمات القومية التي تتولاها الحكومة المركزية، وظهرت الخدمات المحلية التي تتولاها الادارة المحلية .

2. تنوع اساليب الادارة تبعا للظروف المحلية: تضع الادارة المركزية انماطاً متشابهة تطبق على كافة المواطنين في جميع انحاء البلاد على قدم المساواة، وذلك لا يشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع منها جميع المواطنين، ولكن الأمر يختلف كلياً بالنسبة للخدمات المحلية نظراً للتفاوت بين المناطق الجغرافية والاختلاف في المشكلات الذي يتطلب تبايناً واختلافاً في الاساليب المتبعة لأداء الخدمات .
 3. الادارة المحلية اكثر ادراكاً للحاجات المحلية: السكان المحليون اكثر تفهماً للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الادارة المركزية .
 4. التدريب على اساليب الحكم .
 5. العدالة في توزيع الأعباء المالية .
 6. تبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين: وجود الهيئات المحلية يساعد على تبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين الادارية لتحل المشاكل المحلية محلياً بدلاً من الرجوع الى الحكومة المركزية في العاصمة ، اقتصاداً في الوقت والجهد والمال.⁽²⁾
- مقومات الحكم المحلي:

يمكن القول ان مقومات الحكم الذاتي هي ابرز اركانه او عناصره او خصائصه، وتتجسد

فيما يأتي:

1. الاعتراف بوجود مصالح محلية او خاصة متميزة عن المصالح القومية، فنقطة البداية في اللامركزية الادارية الاعتراف بأن ثمة مصالح خاصة او اقليمية، من الافضل ان يترك الاشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها .
 2. ان يعهد بالاشراف على هذه المصالح الى هيئات منتخبة .
 3. استقلال الهيئات اللامركزية في ممارسة اختصاصاتها تحت اشراف السلطة المركزية:⁽³⁾
- أو هي كما يذكر الدكتور عبد الرزاق الشبخلي:
 1. هيئات إقليمية مستقلة
 2. وجود مجالس محلية مستقلة
 3. وجود مصالح ذاتية متميزة
 4. تمتع الهيئات المحلية بموارد مالية ذاتية .
- وبشكل أكثر تبلورا ووضوحا يمكن القول أنها:
1. وجود مناطق أو أقسام جغرافية محددة
 2. منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي
 3. وجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين
 4. الرقابة والإشراف المركزي ضروري ولازم.⁽⁴⁾

اختصاصات المجالس المحلية:

المجالس المحلية تباشر سلطة من سلطات البرلمان وهي التكليف بأداء الضرائب والرسوم المحلية التي تستخدم معظمها في تحسين المرافق المحلية كأضاءة الشوارع وإنشاء الطرق والجسور ومشروعات المياه والكهرباء والمجاري وسائر المرافق المحلية، وان اختصاص المجالس المحلية في هذا المجال خاضع لتصديق وموافقة الحكومة المركزية عليه .

مفهوم الأنظمة العسكرية:

العسكرية Totalitarianism أو نظام المجتمع المغلق Closed Society هي طريقة حكم ونظام سياسي يمسك فيه حزب واحد بكامل السلطة، ولا يسمح بأية معارضة فراضاً جمع المواطنين وتكتيلهم في كتلة واحدة، وبعبارة أخرى فإن العسكرية أو نظام المجتمع المغلق هو مصطلح يشير إلى نظام سياسي تكون فيه الدولة تحت سلطة فرد أو فئة أو فصيل واحد ودون أن تعرف الدولة حدوداً لسلطاتها وأن تسعى بكل جد لتنظيم كل مظاهر الحياة العامة والخاصة ما أمكنها ذلك.

مفهوم الأنظمة العسكرية:

ولقد كانت المعاني الباكورة لهذا المصطلح أوسع بعض الشيء، حيث كان ينطبق في عشرينيات القرن العشرين على عدد من الأنظمة اليمينية، بما فيها إيطاليا الفاشية. غير أن ألمانيا النازية (1933 - 1945) قدّمت الطبعة الأكثر دواماً بين طبعات العسكرية، تلك الطبعة التي امتدت لاحقاً لتضمّ الستالينية في الاتحاد السوفيتي (1929- 1956) وعدداً من الأنظمة الشيوعية الأخرى.⁽⁵⁾ يثير مصطلح العسكرية أو النظام السياسي العسكري الكثير من الاعتراضات - على الرغم من الاتفاق العام على محتواه - وبخاصة عندما يتعلق ببلدان العالم المتخلفة والبلدان العربية من بينها وقد أثار في الأصل اعتراضات حادة ورفضاً واضحاً من قبل المدرسة الشيوعية الكلاسيكية عندما أطلق على النظام الستاليني المنظور إليه اشتراكياً جنباً إلى جنب مع النظام الهتلري.

التحكم والسلطة:

النظام السياسي للدولة العسكرية (أو الحكم العسكري) لا يعترف بحدود للسلطة، وتسعى جاهدة لتنظيم كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة كلما كان ذلك ممكناً. الأنظمة العسكرية تعتمد في البقاء في السلطة السياسية من خلال الحملة الدعائية الشاملة، وتنشر من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، حزب واحد في الكثير من الأحيان يضع علامة القمع السياسي، الطائفية الشخصية، السيطرة على التنظيم والاقتصاد وتقييد التعبير، والمراقبة الشاملة، والاستخدام الواسع النطاق للإرهاب. أنها ليست مرادفاً للدكتاتورية، والأنظمة الاستبدادية أيضاً تحمل ملامح الديكتاتورية. علاوة على ذلك، تندد في بعض الأحيان الحكومات والمجتمعات غير الدكتاتورية بوجود ميزات العسكرية، بما في ذلك الاشتراكية الديمقراطية، الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية.⁽⁶⁾

الفرق بين الأنظمة الاستبدادية والعسكرية:

مصطلح «نظام استبدادي» ترمز إلى الدولة التي تمتلك قوة واحدة - «الديكتاتور» الفرد، اللجنة أو المجلس العسكري أو مجموعة صغيرة من النخبة السياسية خلاف ذلك - تحتكر السلطة

السياسية. ومع ذلك، فإن النظام العسكري يحاول السيطرة تقريباً كل جوانب الحياة الاجتماعية بما في ذلك التعليم، والاقتصاد، والفن، والعلم، والحياة الخاصة وأخلاق المواطنين. «إن الفكر المعلن قيامها رسمياً يخترق أعمق من روافد الهيكل المجتمعي والحكومة العسكرية تسعى إلى السيطرة تماماً على أفكار وأعمال مواطنيها»، العسكرية هي نسخة متطرفة من الحكم الاستبدادي. التسلط يختلف أساساً من العسكرية في أن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية موجودة والتي ليست تحت سيطرة الحكومة.⁽⁷⁾ ويرى الباحث أن الأنظمة الديكتاتورية أو العسكرية تقوم على تعددية سياسية محدودة، في حين أن العسكرية تتميز بنفي كلي للتعددية وباحثكار ايولوجي يمتلك بموجبه الحزب وحدة حقيقية، وهكذا تتميز النظم الاستبدادية عامة عن الحكومات الديمقراطية بانغلاق فضاءات القرار، وبانتهاك حرية التعبير عن الأفكار والمصالح المتنافسة وبانعدام الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة.

الفصل الثاني الحكم المحلي في السودان:

الحكم المحلي في السودان هو المستوى القاعدي للحكم الفيدرالي الذي تكون فيه مسؤولية القرار وتصريف الأمور والشؤون المحيية بيد المواطنين، كما أنه القريب للمواطن ومعرفته باحتياجاته، والوعاء الجامع لممارسة الديمقراطية والشورى وتقوية الإحساس بالمواطنة، والботقة التي ينصهر فيها التنوع في الجنس والقوميات، والأديان والمعتقدات المحلية والثقافات محققة الوحدة الوطنية ورتق النسيج الاجتماعي، إن نجاح أو فشل الحكم المحلي هو بالضرورة نجاح أو فشل الحكم الإتحادي، الأمر الذي يتطلب تقويته بقناعات سياسية بأهمية دوره في حياة الناس اليومية والمستقبلية والتي تتزايد يوماً بعد يوم للإستغلال الأمثل لموارد المجتمع تقديماً للخدمات وتوفيراً للتنمية في إطار حكم محلي راشد يقوم على مبادئ العدالة والإنصاف والشفافية.

نشأة وتطور الحكم المحلي في السودان:

مهما اختلفت المسميات وتنوعت بين (فدرالية - حكم اقليمي - محافظات - حكم ولائي وحكومة محلية وغيرها) فجميعها تهدف نظرياً إلى تطبيق حكم محلي راشد ذي أهداف وبرامج نابعة من ثقافات وتقاليد المجتمعات المحلية، وقادرة على تحقيق تطلعات وطموحات الجماهير في أصقاه البلاد المختلفة.

تطور الحكم المحلي:

لقد عرف السودان نظام الحكم المحلي أو ما يمكن تسميته بنهج اللامركزية قبل الاستقلال، إلا أن هذا المنهج قد تم ترسيخه وبلورته بدءاً من فترة الحكم الإقليمي مروراً بفترة الحكم الفيدرالي، ولوقوف على هذا التطور، سيتم تناوله على فترتين لكل منها مزايا وسمات خاصة:⁽⁸⁾

الفترة الأولى (1951-1991):

امتدت هذه الفترة من عام 1951، مروراً بعقد السبعينيات (قانون الحكم الشعبي المحلي) وانتهاءً بنهاية عقد الثمانينيات حيث تم تطبيق الحكم الإقليمي الذي امتد إلى حوالي عام 1991. وكان الحكم المحلي في إطار السودان كدولة موحدة. وخلال هذه الفترة صدرت قوانين الحكم المحلي التالية:

(أ) قانون الحكم المحلي لسنة 1951، والذي حدد مستويين للحكم لكل منهما حكومة: المستوى الأعلى حكومة مركزية، والمستوى الأدنى حكومة محلية، وقد حدد القانون خمس درجات للمجالس المحلية تمنح اختصاصات مالية وإدارية حسب درجاتها، وقد كان القانون مستمداً آنذاك من النظام البريطاني.

(ب) قانون إدارة المديرية لعام 1960، والذي صدر في عهد حكم الفريق عبود الذي أتى إلى السلطة أثر أول انقلاب عسكري، حيث أنشئ جهازان جديان على مستوى المديرية أحدهما «ممثل الحكومة المركزية» ويسمى مدير المديرية، والآخر ممثل الحكومة المحلية ويسمى «مفتش المركز» ويتبعان وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي على التوالي.

(ج) قانون الحكم المحلي الشعبي لعام 1971. والذي جاء على يد العقيد جعفر النميري الذي وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري (ثورة مايو)، وموجبه ألغى قانون عام 1951، وقانون المديرية لعام 1960م، لقد باتت مستويات الحكم المعترف بها مستويين فقط هما: (أ) المستوى المركزي. (ب) مستوى المديرية والمجلس الشعبي التنفيذي، أما بقية الأجهزة المحلية دون المديرية فلم تكن لها شخصية معنوية.

(د) قانون الحكم المحلي الإقليمي لعام 1980: شهدت نهاية السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات تطبيق الحكم الإقليمي كبديل لتجربة تطبيق قانون 1971. وقد اقتضى ذلك إجراء تعديلات في دستور جمهورية السودان ليتضمن مبادئ الحكم اللامركزي، وصدرت القوانين التالية: قانون الحكم المحلي لعام 1980، وقانون خاص بالعاصمة القومية وقانون للحكم الشعبي المحلي، وتم دمج المديرية لتكون أقاليم (خمسة أقاليم في الشمال، وآخر في الجنوب). وأصبحت البلاد تدار على ثلاثة مستويات: المستوى القومي، المستوى الإقليمي، والمستوى المحلي (مجالس المناطق طبقاً للقانون الحكم الشعبي عام 1981)، وأصبحت الأقاليم وحدات لها شخصية اعتبارية وموازنة، ولها أجهزتها التشريعية والتنفيذية والثقافية.⁽⁹⁾

الفترة الثانية (1991- وحتى الآن):

شهدت هذه الفترة صدور مرسومين دستوريين، ودستور السودان لسنة 1998، إلى جانب ثلاثة قوانين للحكم المحلي، ففي صبيحة الثلاثين من يوليو 1989م، تسلمت مقاليد الحكم - في إثر انقلاب عسكري- ثورة الإنقاذ الوطني، هذه الثورة التي اختارت نمط الحكم الاتحادي كنموذج لمعالجة قضايا السودان المختلفة بعد سلسلة من المؤتمرات من بينها مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام. وبدأ تطبيق النموذج الجديد عام 1991م بصدر الدستور الرابع الذي أسس بموجبه نمط الحكم الاتحادي، وبصدوره تحول السودان من دولة موحدة إلى دولة اتحادية.

تقييم تجربة الحكم المحلي في السودان:

السنوات الأولى من الثلاثينات، كانت سنوات خصبة من الناحية الاقتصادية للسودان شأنه في ذلك شأن بقية دول العالم التي ضربها كساد 1931م إلا أنه وبحلول عام 1934م نجحت البلاد

في إحتواء مشاكلها الإقتصادية حيث أصبحت الفرصة مواتية لتبني الحكومة سياسة جديدة. فبدأ التطرق في الحكم غير مباشرة يفسح المجال السياسة أكثر توازناً لتطور مؤسسات إنشاؤها على أساس السكن والمنطقة أكثر منه على الأساس القبلي.

بدأ إنشاء مجالس «الحكم المحلي» في الولايات الكبرى وفي المدن الصغرى والمناطق الريفية، وتبوع أهميتها في مراجعة مقصودة لكل السياسات القديمة. على زعماء القبائل.

صدرت ثلاثة قوانين في عام 1937م لحكومة المحلية، أحدها للبلديات والثاني للمدن والثالث للأرياف الإنشاء «حكومة المحلية» إذ لم تكن تلك القوانين الثلاث إلا توحيداً للقوانين قد يمين هما قانون النظام العام لسنة 1921م وقانون وقانون الصحة العامة لسنة 1924م.

من التشريعات ذات الطابع المحلي لهيئة من الأشخاص أما قانون المناطق الريفية فقد كان أوسع مجالاً إذ قد سمح بأن يخول الحاكم العام ما يرى من سلطات وواجبات لهيئة من الأشخاص، وقد ضم قانون البلديات وقانون المدن لسنة 1937م بتحويل السلطات لهما. تلك السلطات المحلية في عضويتها زعماء القبائل بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المنتخبين والمعنين.⁽¹⁰⁾ وذلك لتحقيق أغراض محددة كتدريب المواطنين على «الحكم المحلي» إلا أن هذه القوانين قد إستعملت بعد إجراء العديد من التعديلات في الفترة ما بين 1937م-1951م لإنشاء أجهزة «الحكم المحلي» وقد نصت القوانين على تعويض سلطات مديري المديرية للسلطات المحلية في مجالس سن التشريعات اللازمة وتقديم الخدمات.

هيكلية الحكم المحلي في السودان:

الحكم المحلي في جوهره هو حكم المواطنين لأنفسهم بأنفسهم وتنفيذ ارادتهم في الإطار الجغرافي المحدد للإقامة والسكن، بهذا الفهم فالمجلس المحلي هو الوحدة الإدارية والخدمية والتنمية التي تتعايش فيها الكيانات والعرقية المختلفة، وهو يعني الحكومة أيضاً التي تمثل إرادة المواطنين، وهو أساس الممارسة الديمقراطية في أي دولة، وهو المسرح الجغرافي الذي تتبارى فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية لمعرفة قوتها وحجم التأييد لها من المواطنين، والمجلس المحلي هو الوسيلة التي تحقق التوجيه والإشراف الإداري وتنمى الإزدواجية في الأداء المالي وتعدد الأنشطة الحسابية للمحلية، في هذا المبحث سنستعرض هيكلية الحكم المحلي في السودان بشئ من التفصيل:

هيكلية النظام المستويات المتعددة 1971م:

عليه فقد تم إقتراح نظام ذو مستويات متعددة، وكان المقصود في الأساس هو إتاحة مستويات عليا لوحدات صغيرة. قصد بالمستويات القاعدية تلبية لتطلعات المواطنين في المجتمعات المحلية، ولفق قاعدة واسعة للمشاركة الشعبية. والمستويات العليا جانب آخر، ستضمن وجود أجهزة مستقرة ومناسبة لتخطيط وإدارة مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ومن ثم فقد ظهر التركيب الجديد للحكم الشعبي المحلي بأربعة مستويات هي:⁽¹¹⁾

1. المجالس التنفيذية: وهي على مستوى المديرية.
2. مجالس المناطق: وتشتمل على عدد من مجالس المدن والأرياف.

3. مجالس الأرياف والمدن: وتشتمل على عدد من مجالس القرى والفرقان والأحياء والمناطق الصناعية والأسواق.
4. مجالس قاعدية: هي مجالس القرى والفرقان والأحياء والمناطق الصناعية والأسواق غير أنه واقع الأمر من خلال نصوص القانون، نجد أن الحكم الشعبي المحلي يقوم على مستوى واحد فالمديرية هي في الواقع وحدة الحكم الشعبي المحلي، حيث كانت الدولة مقسمة حين صدر القانون إلى تسع مديريات ست في الشمال وثلاث في الجنوب.

تكوين مجالس القرى والفرقان:

- تقع مجالس القرى والفرقان الرحل، في مستوى واحد وتستطيع القرية أو الفريق أن يكون مجلس إذا بلغ تعدادها ألف نسمة.
- وأسس تكوين مجلس القرية أو الفريق هي نفس أسس تكوين المجالس الشعبية المحلية (القرى، الفرقان، الأحياء، المدن، الأرياف) والأسس كما جاءت بمشرّد تكوين مجالس الحكم المحلي:
- أ. يتكون المجلس الشعبي المحلي من 24 عضواً.
 - ب. تخصص 25 % من مجموعة مقاعد المجلس للنساء.
 - ت. إعطاء وحدات الحكم المحلي أكبر قدر من الحرية لمواجهة إحتياجات المجتمعات التي تقدمها تلك الخدمات التي تقدمها لمصالح ووزارات أخرى.
 - ث. أن تكون إيرادات وحدات الحكم المحلي كافية مستقلة في الحكومة المركزية.
 - ج. يمكن للحكومة المركزية أن تحتفظ بحقها في الإشراف والرقابة على الحكم المحلي، وأن يكون لها حقاً في أي مجلس لم يثبت كفاءته في الأداء أو توقف عن العطاء.
 - ح. تقويم الدعم المركزي لمجالس الحكم المحلي لضمان تحقيق قدر كاف من الخدمات الضرورية.
 - خ. العمل على ضمان الإستقرار المالي لأجهزة الحكم المحلي لتجذب العناصر المشهود لها بكفاءة العمل بها.

الهيكلية الجديدة في التسعينات:

سبق أن أشرنا إلى أنه بعد صدور المرسوم الدستوري الرابع لعام 1991 تحوّل السودان مندولة موحدة إلى دولة اتحادية. وتوالت المراسيم المنظمة وكذلك قوانين الحكم المحلي بعد ذلك، إلى أن صدر دستور جمهورية السودان والذي لا يزال ساري المفعول، وتبعه قانون الحكم المحلي لعام 1998، وتلاه صدور قانون الحكم المحلي لسنة 2003 الذي جاء عملاً بأحكام المادة 1995⁽¹²⁾ من دستور السودان لعام 1998 ويستند عرضنا لملاحج الحكم المحلي في السودان إلى كل من دستور 1998 وقانون الحكم المحلي لسنة 2003.

ولقد تم تنظيم الحكم في السودان بثلاثة مستويات أو ثلاث حلقات تكمل بعضها البعض وتعمل في منظومة بحيث يؤدي كل دوره المنوط به حسب السلطات والصلاحيات.

أولاً: المستوى الاتحادي:

1- رئيس الجمهورية:

يمثل رئيس الجمهورية الحكم والسيادة العليا للبلاد، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية الأخرى، ويختص بصيانة الأمن من الأخطار وحفظ عزة البلاد ورسالتها، والإشراف على علاقاتها الخارجية، ويرعى سير القضاء والعدل والأخلاق العامة.⁽¹³⁾ ويرى الباحث أن التزام رئيس الجمهورية بقراراته وتوجهه نحو تنمية الوطن وحفظ هيبته وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين هي من أولويات رئيس الجمهورية، وإن فشل فيها لا يحق له تكرار حكمه للبلاد.

2- السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية من عدد من الوزراء يعينهم رئيس الجمهورية، ويمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية الاتحادية في الدولة، وتتخذ قراراته بالتشاور والإجماع، فإن لم يتيسر بالأغلبية، وتغلب قراراته على أي قرار تنفيذي آخر. وحدد الدستور في المادة 49 اختصاص مجلس الوزراء الاتحادي في التخطيط العام وإجازة السياسات العليا وتولي الأعباء التنفيذية ومشروعات القوانين والمراسم والمعاهدات والاتفاقات الدولية والموازنة العامة، والاطلاع على الأداء التنفيذي للوزراء والولاة وتقييمه. وحددت المادة (50) من الدستور أيضاً اختصاصات الوزير الاتحادي، حيث يمثل السلطة التنفيذية الأعلى في وزارته. ويرى الباحث أن الدستور أكد على المسؤولية الفردية والتضامنية للوزراء أمام رئيس الجمهورية والمجلس الوطني ومجلس الوزراء وأمام المحكمة الدستورية في حالات الطعن في أعمال مجلس الوزراء أو الوزير الاتحادي.⁽¹⁴⁾

3- السلطة التشريعية الاتحادية (المجلس الوطني):

حددت المادة 67 في الدستور قيام مجلس وطني منتخب يتولى التشريع والرقابة. ويتكون من عدد من الأعضاء بنسبة 75 % من كامل العضوية بالانتخاب العام المباشر، و25% بالانتخاب الخاص غير المباشر تمثيلاً للنساء والفئات العلمية والمهنية، ممن يمثلون فئات انتخابية ولائية أو قومية حسب مقتضيات القانون. ومدة ولاية المجلس أربع سنوات. ويختص المجلس الوطني في إطار الاختصاصات التشريعية بتمثيل الإرادة الشعبية وإجازة الخطط والسياسات العامة والقوانين والموازنة العامة ومراقبة الجهاز التنفيذي والمشاركة في التعبئة السياسية والاجتماعية.⁽¹⁵⁾

السلطات الاتحادية:

تمارس الأجهزة الاتحادية السلطة (تخطيطاً وتشريعاً وتنفيذاً) في الشئون التالية:

1. الدفاع والقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى.
2. رعاية الحدود الدولية للسودان والفصل في النزاعات الحدودية بين الولايات.
3. الجنسية والجوازات والهجرة وشؤون الأجانب والعلاقات الخارجية، ونظام بطاقة الانتخابات العامة، والمحاماة، والمهنة العامة المنظمة بقوانين اتحادية، والعمل والسياسات المالية والتنفيذية والائتمانية، والموارد المالية الاتحادية والتجارة الخارجية، والمواصفات والموازين والمقاييس والمواقيت.

مقومات وأهداف الحكم المحلي ومصادر تمويله:

- الحكم المحلي من أهم أنماط الحكم اللامركزي، ولكن لا بد من أن تتوفر بعض العوامل التي تضمن نجاح الحكم المحلي وأدائه للدور المنوط به، فلا بد من توفر مقومات الحكم المحلي:
1. الإعترا ف بوجود مصالح محلية أو خاصة متميزة عن المصالح القومية في نقطة البداية في اللامركزية الإدارية هي الإعترا ف بان ثمة مصالح خاصة أو إقليمية من الأفضل أن يترك الإشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الأمر من تفريغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهتم الدولة كلها.
 2. أن يعهد بالإشراف على هذه المصالح إلى هيئات منتخبة.
 3. استغلال الهيئات اللامركزية في ممارسة اختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية بمعنى:

- وجود مناطق أو أقسام جغرافية محددة.
 - منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام لكي تتمكن من ممارسة نشاطاتها المحلية.
 - وجود هيئات محلية تمثل السكان المحليين.
 - أن تمتع الهيئات المحلية بموارد محلية ذاتية.
 - وجود أجهزة تنفيذية بيروقراطية ذات مهام واختصاصات إدارية مهنية أو فنية.⁽¹⁶⁾
- مما سبق يتضح أن الخط العام لسياسة الدولة في الحكم المحلي هو تدعيم اللامركزية الإقليمية عن طريق بناء إدارية ذات اختصاص المديرية تحت قيادة المجلس التنفيذي، ذو المسؤولية التضامنية، والتكوين الحكومي، وبوضعية اللامركزية ومساعداً في تفريغ الوزير والوكيل لتطوير الحكم المحلي ومعالجة المسائل الكبرى، وتوظيف طاقات العاملين بالقرب الذي تؤهلهم له وظائفهم.

تناولنا فيما سبق أهم الأسس والمقومات والمرتكزات الأساسية التي لا بد من توفرها كأرضية صلبة يقوم عليها الحكم المحلي، فيما يلي ندلف إلى استعراض بعض أهداف الحكم المحلي التي يقوم من أجلها.

أهداف الحكم المحلي:

1. الحكم المحلي كوسيلة لبناء الأمة: ينبع في هذا الإتجاه اهتمام الدولة بوحدة السياسة في الأقطار التي لم يتم فيها ترسيخ الوحدة السياسية، يقوم نظام اللامركزية أساساً على تحقيق الوحدة الوطنية والحد من عوامل التفرقة التي تعاني البلاد منها.
2. الديمقراطية: كثيراً ما يقال أن الحكم هو المدرسة المثالية الديمقراطية، ولكن هنالك حديث قوي حول هذه النظرية يطفو على السطح بين حين وآخر عند مناقشة الحكم، وتعتبر الديمقراطية من أهم مقومات الحكم المحلي،⁽¹⁷⁾
3. كفاءة الإدارة: تعتبر كفاءة الإدارة في تصريف مهامها من العوامل والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تقدير هيكل نظام الحكم المحلي مما يقود إلى خلق نظام مركزي

- معزز للامركزية واسعة بواجباتها وقادرة على تسييرها بكفاءة وفاعلية تكفل وقف التدني المستمر في مستوى الأداء والإهمال وانعدام الرقابة.
4. التنمية الإجتماعية والاقتصادية: إن التقدم الحضاري والنضوج الفكري والوعي السياسي الذي شهدته البلاد بعد الحرب العالمية الثانية والزيادة الكبيرة في الخدمات،
5. اشتراك المواطنين في إدارة شؤونهم: إن نمط الحكم يتأثر عادة بتغير الأسلوب، فإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم وإقليمهم والإتصال بهم لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم لا يقل أهمية من الانتقال بهم من البيروقراطية إلى الديمقراطية.

التأثير السياسي للأنظمة العسكرية على أداء الحكم المحلي في السودان في الفترة من (1989 - 2015م):

تاريخ ثورة الإنقاذ الوطني بالسوداني 1989م وحتى الآن):

ثورة الإنقاذ الوطني (بالسودان) هي إنقلاب عسكري قاده العميد (عمر حسن أحمد البشير) أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية بالجيش السوداني، مطيحاً بذلك الحكومة الديمقراطية المنتخبة والتي كان يتأسر مجلس وزراءها السيد الصادق المهدي، ويتأسر مجلس رأس الدولة السيد أحمد الميرغني.⁽¹⁸⁾

في العام 1985م وفي السادس من ابريل اطاح الشعب السوداني بالرئيس الأسبق جعفر نميري الذي حكم السودان 16 عاماً، وبعد عام واحد من الإنتفاضة الشعبية شهدت البلاد إنتخابات حرة فاز فيها حزب الأمة وتم تشكيل حكومة إئتلافية مع الحزب الإتحادي الديمقراطي، في عام 1989م تم ائتلاف آخر بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية وعلى إثره تم تعيين د. حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية في منصب نائب رئيس الوزراء، إلا أن الجبهة سرعان ما استقالت من الحكومة بعد أن دخل الصادق المهدي في محادثات سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تم بموجبها إتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية على وقف إطلاق النار، تبعه الغاء قانون الشريعة وإعلان حالة الطوارئ، وإبطال الأحلاف العسكرية مع مصر وليبيا. ولكن وفي الثلاثين من يونيو من نفس العام تم اسقاط حكومة صادق المهدي بعد انقلاب قادة العميد عمر البشير، حيث قامت الحكومة الجديدة بحل كل من البرلمان والأحزاب السياسية ونقابات العمال.⁽¹⁹⁾

بداية الإنقلاب:

في 30 يونيو 1989م أعلن التلفزيون السوداني عن إستيلاء بعض من الضباط التابعين للجيش السوداني على الحكم بقيادة العميد عمر البشير، لم يكن واضحاً، في بدء الأمر للمراقبين هوية الإنقلاب الجديد، مما ساعد الحكومة الجديدة على أن تنال تأييداً واسعاً - داخلياً وخارجياً - ومن دول كثيرة لا سيما مصر، التي لها وزن كبير في المنطقة، وقامت الحكومة الجديدة بعدد من الإعتقالات الواسعة واعتقلت ضمن من اعتقلت الدكتور حسن الترابي نفسه الذي ظهر وفيما بعد أنه مهندس الإنقلاب ورأسه المدبر.

حقيقة الانقلاب:

فيما أظهرت الحكومة هويتها الإسلامية شيئاً فشيئاً وظهرت تصريحات من قاداتها تؤكد تلك الهوية وانتمائها للجماعة الإسلامية في السودان، وظهر الأمر أكثر بعد إطلاق سراح الترابي، ومن التصريحات المهمة ما صرح به الرئيس عمر البشير: (ثورة الإنقاذ الوطني لا تعرف الفصل بين الدين والموضوع غير قابل للنقاش)، وكتب النيل أبو قرون (قيادي بارز بالحركة الإسلامية آنذاك): النظام الإسلامي هو الأمثل، والأحزاب سبب كوارث السودان والحزبية شرك بالله، وكان دليلاً واضحاً على إنتاج الحكومة الوليدة الهوية الإسلامية بوضوح وإعلانها في الوسائط الإعلامية.

النظام الإسلامي يحكم:

بعد أن كشف النظام عن وجهه الإسلامي واجه معارضة كبيرة من أغلب الدول، كما كان لإعلان الشريعة الإسلامية أثراً كبيراً في إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، واستتار الحرب في الجنوب بصورة مكثفة في فترة مايو، كما رعت الدول الكبرى التجمع الوطني خصوصاً بعد إنضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان له، ومارست ضغوط كثيرة لإسقاط حكومة السودان. ولكن، ورغم الضغوط الدولية التي واجهتها الحكومة الجديدة، إلا أنها صمدت في وجه كل المحاولات والعقوبات والحصار الإقتصادي المفروضة عليها بل صعدت من نبرات العداء تجاه الدول الغربية، محتمية بتوجهها الديني الذي يرفض الخضوع والذل لغير الله عز وجل والذي كان له أثر كبير في كسب تأييد الشعب الذي كان يتوق لرفع راية الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية مما أدى إلى زيادة أعداء الحكومة الذين تكاثروا بعد موقف الحكومة الرفض للتدخل الأجنبي أبان غزو العراق للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية وتمت محاصرة السودان ومقاطعته إقتصادياً من قبل العديد من الدول خصوصاً دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة مما أدى إلى تدهور الإقتصاد السوداني بصورة كبيرة.

السياسات المتبعة لثورة الإنقاذ الوطني للحكم المحلي:

مهما اختلفت المسميات وتنوعت وتباينت بين (فدرالية - حكم إقليمي - محافظات - وحكم ولائي وحكومة محلية وغيرها) فجميعها تهدف نظرياً إلى تطبيق حكم محلي راشد ذي أهداف وبرامج نابغة من ثقافات وتقاليد المجتمعات المحلية، وقادرة على تحقيق تطلعات وطموحات الجماهير في اصقاع البلاد المختلفة.

بداية الحكم المحلي:

كان لا بد للحكم الإنجليزي في مطلع القرن الماضي في التفكير جيداً في نظام إداري يمكنهم من فرض سلطانهم على بلد واسع شاسع مترامي الأطراف مثل السودان ذي ثقافات وتقاليد وديانات وسحنات ولغات ولهجات وعادات مختلفة حيث وضع له جلياً أن السلطة المركزية لا يمكنها فرض سيطرتها بأي حال من الأحوال على بلد مثل هذا التنوع والمعطيات لذلك اتجه نحو إبتداع نظام إداري أولى يجد القبول من الجماهير فلجأ إلى إحتضان وتشجيع رجالات الإدارة الأهلية حيث قام بتكوين مجالس العشائر بهدف إشراك المواطنين في إدارة شئونهم في بعض الأمور

ذات الطابع المحلي مثل جمع الضرائب والتبليغ عن المخالفات وحل مشاكل مواطنيهم بالأجاويد من خلال مؤسسات (الإدارة الأهلية ومجالس العشائر).⁽²⁰⁾ ولكن سرعان ما تبين لهم إستحالة تطبيق تلك السياسات الجامدة في المكونات الإجتماعية المختلفة خصوصاً في المدن والأرياف التي أصابها قسط من التطور والمدنية، فاضطرت إلى التفكير في نظام حكم مدني متدرج فكانت الخطوة الأولى استقدام الخبير الإنجليزي (د. مارشال) عام 1951م لوضع نظام حكم محلي أساسي يتناسب وطبيعة السودان، وكان تقريره الشهير الذي وضع الأساس القانوني لقيام نظام إداري راشد يتلائم مع ظروف البلاد يشارك فيه المواطنون في إدارة شئونهم، نظام يمكنه التكيف مع طبيعة التنوع الإجتماعي وقادر على تلبية إحتياجات المواطنين في المدن والأرياف، وهو نظام محلي ذو مستويات عديدة حسب طبيعة المنطقة ومستوى وعي سكانها ويتدرج من:

المستوى الأول:

وهو هيكل إدارية أولية ومجلس يتم تعيينه يترأسه مفتش المركز وتتمركز كل السلطات والصلاحيات في يده.

المستوى الثاني:

وهو مجلس يتم إنتخاب نصف أعضائه والنصف الثاني يعينهم المفتش تمنح لها بعض المسئوليات الأولية ولا يزال مفتش المركز رئيسه والسلطات الأساسية متمركزة في يده.

المستوى الثالث:

وهو مجلس محلي جميع أعضائه منتخبون ويقوم المفتش بتعيين رئيسه حيث يتمتع هذا المجلس بسلطات واسعة ولكن تحت الإشراف المباشر لمفتش المركز.

المستوى الرابع:

فهو مجلس مستقل تماماً من المفتش جميع أعضائه منتخبون ويتم إنتخاب رئيسه من بين أعضائه، له شخصية إعتبارية وأمر تأسيس وسلطات إدارية وقانونية واسعة تمس جميع جوانب حياة المواطنين.

الحكم المحلي والسياسة:

الدور الريادي للجهاز التنفيذي للمحلية بقيادة الضابط الإداري لم يرض الأنظمة السياسية فعملت على تطبيق سياسات تهدف إلى إرضاء الجماهير التي جاءت بها إلى دست الحكم بشتى السبل القانونية وبدأت في تطبيق سياسات تهدف إلى أضعاف دور الضابط الإداري والتدخل السافر للشعبيين في العمل التنفيذي اليومي بل لعبت بعض العناصر الشعبية في عضوية مجالس المحليات دوراً سلبياً في إعاقه أداء المحليات وخصوصاً إبان الأنظمة العسكرية (في عهد مايو على وجه الخصوص) وبذلت جهوداً كثيفة لإضعاف دور الجهاز التنفيذي وتحويل الضابط الإداري إلى مجرد مسجل لوقائع الإجتماعات وجابي للضرائب ما أصاب الضباط الإداريين بخيبة الأمل وهم المدربون لتحمل مسئوليات تطوير الحكم المحلي وتحقيق النهضة الإجتماعية وأدى إلى تعثر أداء المحليات بسبب صراعات الإنتماءات السياسية داخل المحليات وتملل الجهاز التنفيذي تحت وطأة الضغوط

السياسية وتغولت المكونات الشعبية على مهام الجهاز التنفيذي ما نتج عنه تراجع حاد لمستوى الخدمات وصارت القرارات تصاغ خارج المحلية ويتم تمريرها في المجلس بالأغلبية الميكانيكية دون إعتبار لجدواها أو قانونيتها ما أدى إلى تعطيل أنشطة المحليات وصار الضابط الإداري حائراً بين سندان ارثه الإداري والأخلاقي في تنفيذ القوانين واللوائح بكل صرامة وكفاءة ومطرفة التغول السياسية الذي يتعارض في كثير من المواقف مع القوانين والأعراف الإدارية.⁽²¹⁾

النتائج:

- الأنظمة العسكرية تعتبر أسوأ نظم الحكم في العالي فهي انظمة تتخذ طابع استبدادي وطمس للشعوب.
- لا يوجد تأثير إيجابي ملموس للأنظمة العسكرية في السودان على اداء الحكم المحلي.
- تميزت الأنظمة العسكرية بالسودان بخصائص متفردة عن سائر الأنظمة العسكرية في العالم.
- هنالك آثار سلبية كثيرة للأنظمة العسكرية على اداء الحكم المحلي في السودان.
- لا توجد سياسات للأنظمة العسكرية تؤدي إلى فعالية أداء الحكم المحلي في السودان.
- هنالك مشاكل ومعوقات تواجه تطور أداء الحكم المحلي في السودان في ظل الأنظمة.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور الأنظمة العسكرية في أداء الحكم المحلي في السودان.
- يجب معالجة السلبيات والمعوقات التي أدت إلى تطور الحكم المحلي في السودان.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات لكي تعم الفائدة.
- ضرورة إيجاد حلول لكتب الحريات، حيث لايمكن اقامة حياة ديمقراطية تعتمد على حزب واحد أو مؤسسة واحدة في دولة كالسودان، اذ يجب ان تبتعد المؤسسة العسكرية عن تأثير الأحزاب الحاكمة والإتجاه نحو حماية الوطن ومواطنيه وهو الأساس في تكوين المؤسسات العسكرية.
- غرس حب الوطن والقيم السامية داخل المؤسسة العسكرية.
- الإهتمام بنشر الوعي والمعرفة عن مفهوم الديمقراطية داخل المؤسسة العسكرية.

المصادر والمراجع

- (1) <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- (2) <http://www.alitthad.com/index.php>
- (3) <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=138572&r=0>
- (4) أبكر عمر خليل. «تقسيم الموارد المالية بين مستويات الحكم في السودان»، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، 23-25 سبتمبر 2002، بيروت، ص 14.
- (5) آدم محمد أحمد، العلاقات السودانية الأمريكية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1997م، ص 45.
- (6) أسماء إبراهيم السمان، الحكم المحلي تحت ظل الأنظمة العسكرية في السودان (1956-2011م)، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، جامعة امدرمان الأهلية، ديسمبر 2011م، ص 37.
- (7) أكرم سالم، فلسفة الإدارة والحكم المحلي، جريدة الحوار المتمدن، 2008 / 6 / 22، عبر الموقع:
- (8) جمعة محمد أحمد الكنجاري، المفهوم والخصائص، مذكرة تدريبية، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، الخرطوم، 2005م، ص 2.
- (9) جمهورية السودان، دستور جمهورية السودان عام 1998، المادة 55.
- (10) حسن حامد مشيكة، ورقة عمل بعنوان (تقرير مارشال)، قدمها في محاضرة لطلاب السنة الخامسة، قسم العلوم السياسية، ص 2
- (11) سلمان محمد الطماوي « الوجيز في نظم الحكم والإدارة » مصدر سبق ذكره، ص 360.
- (12) عبد الرزاق الشخيلي، « الإدارة المحلية - دراسة مقارنة »، جامعة مؤتة، صنعاء، 2001، ص 20.
- (13) عبد الله إسماعيل حسين. «البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية في السودان»، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن 23-25 سبتمبر 2004، بيروت، ص 61-30.
- (14) عبد المعطي عساف ود. نادر أبو شيخة، تنظيم الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تحليلية (عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مطابع الدستور التجارية، 1985)، ص 10 .
- (15) ما هي العسكرية...؟، جريدة الإتحاد، الثلاثاء 12/2/2013 العدد 3184 السنة الحادية والعشرون،
- (16) محمد محمود الطعمنة، د.سمير محمد عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 138.
- (17) ميرغني عبد العال حموري، اتفاقية السلام الشامل وحلقة الحكم المفقودة، (ورقة عمل)، يوليو 2005م، ص 7

المصادر والمراجع:

- (1) د. عبد المعطي عساف ود. نادر أبو شيخة ، تنظيم الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية : دراسة تحليلية (عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مطابع الدستور التجارية ، 1985) ، ص 10 .
- (2) أكرم سالم، فلسفة الإدارة والحكم المحلي، جريدة الحوار المتمدن، 2008 / 6 / 22، عبر الموقع:
- (3) <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=138572&r=0>
- (4) الدكتور سلمان محمد الطماوي « الوجيز في نظم الحكم والإدارة » مصدر سبق ذكره، ص 360.
- (5) الدكتور عبد الرزاق الشخلي، « الإدارة المحلية - دراسة مقارنة » ، جامعة مؤتة، صنعاء، 2001 ، ص 20.
- (6) ما هي العسكرية...؟، جريدة الإتحاد، الثلاثاء 2013/2/12 العدد/3184 السنة الحادية والعشرون.
- (7) <http://www.alitthad.com/index.php>
- (8) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، عبر الموقع:
- (9) <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- (10) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سبق ذكره.
- (11) أبكر عمر خليل. «تقسيم الموارد المالية بين مستويات الحكم في السودان»، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، 23-25 سبتمبر 2002، بيروت، ص 14.
- (12) أ.د محمد محمود الطعمنة، د.سمير محمد عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص 138.
- (13) أسماء إبراهيم السماني، الحكم المحلي تحت ظل الأنظمة العسكرية في السودان (56 19-
- 2011م) ، بحث تكميلى لنيل درجة البكالوريوس، جامعة امدرمان الأهلية، ديسمبر 2011م، ص 37.
- (14) أبكر عمر خليل. «تقسيم الموارد المالية بين مستويات الحكم في السودان»، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، 23-25 سبتمبر 2002، بيروت، ص 34.
- (15) أبكر عمر خليل. «تقسيم الموارد المالية بين مستويات الحكم في السودان»، مصدر سابق، ص 37.
- (16) عبد الله إسماعيل حسين. «البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية في السودان»، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن 23-25 سبتمبر 2004، بيروت، ص 61-30.
- (17) جمهورية السودان، دستور جمهورية السودان عام 1998، المادة 55.
- (18) المصدر السابق، المادة 72، 73.
- (19) حسن حامد مشيكة، ورقة عمل بعنوان (تقرير مارشال)، قدمها في محاضرة لطلاب السنة الخامسة، قسم العلوم السياسية، ص2
- (20) ميرغني عبد العال حموري، اتفاقية السلام الشامل وحلقة الحكم المفقودة، (ورقة عمل)، يوليو 2005م، ص7
- (21) آدم محمد أحمد، العلاقات السودانية الأمريكية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1997م، ص 45.

- (22) آدم محمد أحمد، المرجع السابق، ص 45.
- (23) جمعة محمد أحمد الكنجاري، المفهوم والخصائص، مذكرة تدريبية، أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، الخرطوم، 2005م، ص 2.
- (24) ميرغني عبدالعال حمور، الحكم المحلي والمشاركة القاعدية، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الإدارة والحكم، الخرطوم، 2005م.